

لم يقبل شهادته في حقه في رواية واحدة معناه ما رواه من تابعه عن مالك من الصحابة
وعنه قوله وتخرج من شهادة أهل البلاد التي كاتحتهم في شمس خطه الفلاني بن
من الثقات ان أهل البلاد إذا اشتهروا بيمينهم كما رواه أو غيرهما لا يكره يمينهم
عن أئمة يستشهدونهم وتخرج من شهادة نعم وشهداء نعم في رواية الإطلال
جاء عن ابن عباس إذا كانوا عروفاً **فمنع من البغيتين** دفع البغيتين
من شهادة يشوهان الفلاني بن علي بن أبي حمزة بن الأشعث بن ميمون
والأدي بن ميمون التلثون خطوا والأرض معروف والأرض من ذلك والأفضل
وليس يمين عن عروة بما لعائلة ويميم الموذنون والآية وسوم
موسومون بخمس عشرين العظيمة ما يقع في نعم بالعدالة والخير ومن يمين نعم
بغيره في الشفاعة عن حمزة بن عبد الملك بن أريون والمصري والشام وغير
ذلك وأخبارهم منهم آخرها تخرج من شهادة نعم ويغيب عنهم أن شمس كرام
عن ابن عباس في أمورهم **فمنع من البغيتين** كل من عروا لهم واليد من معية
الغالب لهم بنفسه وخوة إليه إبراهيم صاحبه الشفاعة وقال غيره ان شهادة
الأشهاد والأشهاد منهم جازية ويستلزم منهم ما استضاء ويقضي لهم في
ذلك وحكي في عروا جازية وقال غيره ولو لا ذلك ما جاز لهم يمين والنسب
لهم نكاح وما عروا في في في الأشهاد. **والاستغناء** كما لمعه فيها الشورى
ان شهادة أهل البلاد جازية في الشرح على جميع المسلمين بوجه الحكم ما لا
صبيغة والشافعية وغيرهما من أهل العلم بان استلزامهم انما هو بما يعرف
بيننا وباللذات الاعتقاد أمة والشريعة كما نفع لم يملك بعضهم بعضاً
ذهب إليه ما لم يتجلى بنا ويطلب مدعيه في خروج خلاف عن صفة وقال غيره
هو الصلح على الاستغناء. وقال ابن عباس ان شهادة من يمينهم فيما أهل الظالم

عن

ومن أخطأ القياس في شرايع البر بجملة ما يجوز ذلك بوجوه من اغتفره وحيث
لم دار به انتهى بمصطلبه **وعنه قوله** وإذا اشتهرت عينة عامه من أصل
المجاهد من كتابه بن عروة عن ابنه ولو شتهر وأما في نكاح أو إقرار أو برائة
وسمى الختم إدخالها مع ضما. **اليمين** وما قالوا اشتهر نكاح مع عينة من أختها
وسمى ما كان يراه من يمينهم وقيل يمين جازية أو قالوا لا تنكح ذلك
أنه ما برز هو أختها فأشارتوا وايقنوا انما ابنة جلال لم يدر بل هو
الأخت من شتم عليها إلى اليوم جازية الشهادة وأما التي البينة اشتهر بها
مستغنية وكذا في يمينها وكذا في يمين نكاح جازية في نكاحها وان كانوا
عروا وعينو طامع فتشاهدتهم وصالة حبيبة أو أدة في يمينهم أصل
فمنع من عدوا ما قالوا عليها البينة وقالوا اشتهر نكاح عيسها وغير مستغنية
وكذا في يمينها بغيره أو أدة في يمينها لا كاشفت ومحمد في يمينها
انهم أعلم بالعدل وأما كانوا يعرفون وقالوا في نكاحها وشهدوا عليها مع العلم
ويقطع بشهادتهم من الاستغناء منه من قولهم نكحناه في شهر من الأشهر
بالقرار ويحرم مع غيرها بعينها وعروا لائم والنسب وقالوا ان كانت جلالة
أبنت فلان فهو اشتهر نكاح جازية عن ابن عباس جازية بن فلان جازية
رب الفخر ما ذلك ونبه صفة **وعنه قوله** وأصل الفلاني في الفلاني بل يمين
مع الشاهد **فما المشاورة** وليس الفلاني باليمين مع الشاهد عن ابن عباس
يعني هو يمينه من مات منه من الأهل أو غير فحمله القابم معه ويقضي
له بغيره **وعنه قوله** واستشهدوا واشهر من يمينهم **فما المشاورة** قال الداهلي
أو أقر بن عيسى في أصل الفلاني أنه كان ذلك في الأقسام قبل أن يمشق
فلا يضي الأقسام ولكن نكح بقوله والشهد وأدوية عن ابن عباس في يمينهم

Copyright © King Saud University